

المصدر: مجلة الامان اللبنانية
التاريخ: ٩ اكتوبر ٢٠٠٩

تقرير غولدستون.. إهدار الدم الفلسطيني بـ«تضامن» عربي!

بقلم: أحمد التلاوي



قبل أيام، عندما أعلن القاضي الجنوب إفريقي ريتشارد غولدستون تقريره عن العدوان الصهيوني على قطاع غزة، تفاعل كل شرفاء وأحرار العالم خيراً، حيث توقعوا أن يكون التقرير أول خطوة على طريق محاكمة قادة الكيان الصهيوني السياسيين والعسكريين أمام محكمة العدل الدولية، على ما اقترفوه من جرائم بحق أبناء الشعب الفلسطيني خلال العدوان الذي استمرّ على مدار ٢٢ يوماً في كانون الأول والثاني الماضيين.

وظنّ الكثيرون، وخصوصاً من ذوي شهداء العدوان الغاشم، أنه أن الأوان لكي تستريح رفات الأطفال والشيوخ وغيرهم

ممن قتلهم آلة الحرب الصهيونية المجنونة، وحتى في أسوأ حسابات هؤلاء، فإنهم توقعوا أن يتم عرقلة التقرير في مجلس الأمن بموجب «فيتو» أمريكي كما هو معتاد في مثل هذه الحالات، إلا أن الجميع لم يتوقع أن يتم إهدار الدم الفلسطيني بتضامن عربي إسلامي هذه المرة.

لكن الذي حدث أن المجموعة العربية والإسلامية داخل المجلس الأممي تنادت في ما بينها للدعوة إلى تأجيل عرض التقرير على المجلس إلى دورته المقبلة، المقررة في شهر آذار الماضي، وكان اللافت أن المبعوث الباكستاني إلى المجلس زامير أكرم هو الذي أعلن الطلب العربي الإسلامي بحجة أن هذا «سينتج مزيداً من الوقت من أجل بحث واسع وشامل» للتقرير.

وكانما أرادت الحكومات العربية والإسلامية بموقفها هذا اختيار أفضل ممثل يعبر عن موقفها هذا، حينما اختارت ممثل النظام الباكستاني الحاكم للإعلان عن هذا الموقف، فكما هو معروف فإن حكومة حزب الشعب الحاكم في باكستان حالياً سمحت للولايات المتحدة بتكثيف طلعاتها الجوية فوق الأراضي الباكستانية، لضرب مواطنيها ومعاقل حركة طالبان باكستان وطالبان أفغانستان وتنظيم القاعدة.

التقرير وصاحبه!!

كان التقرير المفاجأة الذي أعده غولدستون بصفته رئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الحرب الأخيرة على قطاع غزة، قد أدان الكيان الصهيوني بعبارات صريحة، وقال: إن جيش الاحتلال الصهيوني ارتكب في العدوان على قطاع غزة «أفعالاً تصل إلى حد جرائم حرب، وربما بشكل أو بآخر جرائم ضد الإنسانية».

وتكوّن التقرير من ٥٧٤ صفحة، وقال: إنّ «العملية العسكرية «الإسرائيلية» استهدفت قطاع غزة بأكمله» من أجل «معاقبة سكانه».

واعتبر تقرير غولدستون استمرار الحصار الصهيوني والعربي على القطاع، وإغلاق المعابر بمثابة عقوبة جماعية، تمثل جريمة ضد الإنسانية.

وفي توصياته دعا التقرير مجلس الأمن الدولي إلى مطالبة الكيان الصهيوني بإجراء تحقيقات «مستقلة تتفق مع المعايير الدولية» بشأن الجرائم التي ارتكبتها الكيان في غزة، وقال إنه إذا لم يقبل بذلك «فيجب على مجلس الأمن أن يحيل الوضع

في غزة إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي» بموجب القانون الأساسي للمحكمة.

وغولدستون هو قاض من جنوب إفريقيا، يهودي الأصل، ولد عام ١٩٣٨م، ومن أبرز المناصب التي شغلها أنه كان قاضياً بالمحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا من عام ١٩٩٤م حتى ٢٠٠٣م.

كما عمل ما بين ١٩٩٤م وحتى ١٩٩٦م، مدعياً عاماً رئيسياً في المحكمة الدولية لجرائم الحرب في كل من يوغسلافيا السابقة ورواندا، ومن ١٩٩٩م حتى عام ٢٠٠١م شغل منصب رئيس لجنة التحقيق الدولية في جرائم الحرب في إقليم كوسوفا، ثم عينه الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان للإشراف على التحقيق في وقائع الفساد التي كشفت في برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق.

وقد تمّ تكليفه في نيسان الماضي برئاسة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالعنوان على غزة، وقد رفض الكيان الصهيوني التعاون معه، مما دعاه إلى دخول قطاع غزة عبر معبر رفح المصري، حيث وافقت حكومة الوحدة الوطنية في القطاع على التعاون في الكشف عن حقيقة ما جرى في الحرب.

غموض دبلوماسي

هناك حالة من الغموض تكتنف الموقف حول حقيقة الطرف الذي طلب تأجيل نظر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وكيف تمّ ذلك، ولكن من الثابت أنّ الطرف العربي والدول الإسلامية لجأ لهذا الموقف استجابة لضغوط أمريكية وصفقتها مصادر دبلوماسية في الأمم المتحدة بأنها كانت «هائلة».

والأمريكيون يبرزون ذلك بأنهم لجأوا إلى الضغط لتأجيل طرح التقرير لسببين، الأول

